

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

- د. معز جميل أبو علي *
- أ. رحيق ياسر اسماعيل *
- أ. بهاء علي طه *
- أ. نفين أيوب تكروني *

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى لجوء الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين إلى ممارسه كل من التحفظ المحاسبي و إدارة الأرباح، إضافة إلى اختبار طبيعة العلاقة بينهما. تم إجراء الدراسة على بيانات تعود لعينة تتكون من 28 شركة تغطي الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016. لقياس مدى التحفظ المحاسبي الممارس من الشركات المكونة للعينة، استخدمت الدراسة نموذج المستحقات السالبة. أما إدارة الأرباح، فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز المعدل. وقد بينت النتائج أنه في الوقت الذي تلجأ فيه الشركات الفلسطينية لممارسه إدارة الأرباح، فإن ممارستها للتحفظ المحاسبي هو بمستويات متدنية. كما كشفت النتائج أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح هي علاقة عكسية. وأكدت الدراسة على ضرورة توعية المستثمرين بما يترتب من آثار على قراراتهم نتيجة عدم الالتزام بالتحفظ المحاسبي. وأوصت كذلك بضرورة الإفصاح الكافي عن المستحقات غير التشغيلية والمستحقات الاختيارية.

الكلمات المفتاحية: جونز المعدل، التحفظ المحاسبي، إدارة الأرباح.

The Relationship between Accounting Conservatism and Earnings Management in the Palestinian Corporations Listed on PEX

Abstract

The study purpose is to explore the extent to which earnings management and conservatism are practiced by the Palestinian corporations. Furthermore, it seeks to test the relationship between them in the Palestinian setting. The study sample consists of 28 companies listed on PEX during the period of 2014-2016. Accounting conservatism is measured using negative accruals model, whereas modified Jones model is employed to measure earning management. While results report that Palestinian listed companies perform earnings management, they do not

- * جامعة النجاح - فلسطين.
- * جامعة النجاح - فلسطين.
- * جامعة النجاح - فلسطين.
- * جامعة النجاح - فلسطين.

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

commit to acceptable level of accounting conservatism. A negative association is found between accounting conservatism (the independent variable) and earnings management (the dependent variable). The study recommendations assert the importance of educating the investors about the effects of non-compliance with conservatism on their decisions. It also recommends providing sufficient disclosures about non-operating accruals and discretionary accruals .

Key words: accounting conservatism, earnings management.

المقدمة:

تعد القوائم المالية مصدر المعلومات الرئيس لمتخذي القرارات. ويمثل عنصر الأرباح Earnings أحد أهم مكونات هذه القوائم، كونه يعتبر مقياساً عاماً لأداء الشركة. ونظراً لأهمية رقم الأرباح وأثره الكبير على القرارات التي يتخذها مستخدمو المعلومات المحاسبية، فإن إدارة الشركة تسعى لفهم البدائل المحاسبية المختلفة وفهم أثرها على الربح وباقي مكونات القوائم عموماً (Fields et al., 2001)، لاستغلال ذلك في إيصال صورة مستهدفة للشركة من شأنها التأثير على هذه القرارات. فوفقاً لنظرية الوكالة Agency Theory، تسعى الإدارة إلى الوصول لمصالحها الخاصة ولو على حساب مصالح المالكين. إذ تستغل مرونة المعايير المحاسبية وعدم تماثل المعلومات Information Asymmetry المتوافرة لديها مقارنة بتلك المتوافرة لدى الملاك لتحقيق أهدافها. وتهدف الإدارة من وراء القيام بذلك إلى إعطاء المستثمرين صورة إيجابية عن أداء الشركة، أو بغرض التأثير على بعض العقود التي تقوم بعض تفاصيلها على الأرقام الواردة في قوائم الشركة (Healy and Wahlen, 1999)، أو بهدف تحقيق المصالح الشخصية لأفرادها (Shipper, 1989). ومن هنا ظهرت مشكلة إدارة الأرباح Earnings Management.

حازت ظاهرة إدارة الأرباح على اهتمام خاص في الدراسات السابقة، والتي حاولت تقديم طرق ملائمة للحد منها. ووفقاً للكثير من الدراسات، اعتبر التحفظ المحاسبي أحد الطرق التي تحد من ممارسة المنشآت لإدارة الأرباح، حيث يساهم في تقليل مقدرة المنشأة على التأثير في قوائمها المالية وإظهارها بشكل مغاير للحقيقة.

يعني التحفظ المحاسبي عموماً أخذ الحيطة والحذر عند الاعتراف بقيم الإيرادات والأصول (Givoly and Hayn, 2000). ورغم آثاره الواضحة على التطبيقات المحاسبية منذ سنوات طويلة، إلا أن الاهتمام به في ازدياد مطرد. وذلك بسبب زيادة الحاجة لقوائم مالية أكثر تحفظاً لمواجهة الإنتشار الواسع لظاهرة إدارة الأرباح، إضافة إلى زيادة وتيرة الجدل بشأن التوجه لاعتماد القيمة العادلة

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
كأساس مقبول لتقييم أصول المنشآت (أبو الخير، 2008). حيث أن اعتماد المعالجات المتحفظة يعزز من شفافية القوائم المالية، و يقلل من الآثار المرافقة لمشكلة عدم تماثل المعلومات المالية (Ball et al., 2000). بالمقابل، يعتبره البعض عاملاً مشوهاً للمعلومات الناتجة عن المعالجات المحاسبية، وبالتالي للمؤشرات المبنية على عناصر هذه المعلومات. حيث يرى Penman & Zhang (2002) أن لجوء المنشآت للممارسات المتحفظة يقود الى آثار سلبية على جودة الربح، بسبب إمكانية مقابلة إيرادات الفترة مع بعض مصاريف الفترات القادمة، بشكل يخفض من مبلغ الربح المفصح عنه، ويؤدي إلى تكوين احتياطات سرية قد تستخدمها الإدارة في تعظيم أرباح الفترات القادمة. كما أن المبالغة بالتحفظ قد يخفض من فرص المحافظة على الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المترتبة على الممارسة المحاسبية كعدم التحيز، والقابلية للمقارنة، والإفصاح (Hendrikson & Breda, 1992)، والتي يجب توفرها في هذه المعلومات لتكون جديرة للاعتماد عليها من قبل مستخدمي معلومات المحاسبة عند اتخاذ قراراتهم.

هذه الدراسة تلقي الضوء على مفهومي إدارة الأرباح والتحفظ وكيف تم تناولهما في الأدب المحاسبي. ومن ثم تعمل على استكشاف مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الفلسطينية من جهة، ومدى ممارستها لإدارة الأرباح من جهة أخرى. وأخيراً، تقوم بفحص العلاقة بينهما.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

جدل واسع دار حول ظاهرة إدارة الأرباح على المستوى الدولي، حيث سعت الكثير من الدراسات إلى إلقاء الضوء على هذه الظاهرة وإبراز أثارها على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وبالتالي على القرارات التي يقوم بها مستخدمو هذه المعلومات. كما اقترحت الدراسات السابقة مثل Watts, 2003; Chen et al., 2007; Lara et al., 2012; Lin & Tian, 2012; ; Abed et al., 2012، سبباً للحد من هذه الظاهرة، كان إحداها اللجوء إلى التحفظ المحاسبي كونه يحد من قدرة الشركات على التأثير في حقائق القوائم المالية. هذه الدراسة تركز على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في الواقع الفلسطيني. حيث تسعى إلى معرفة مدى قدرة التحفظ المحاسبي الذي تقوم به الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على الحد من لجوء هذه الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح وذلك بعد قياس مستوى كل منهما. باختصار، تسعى الدراسة إلى تقديم إجابة لما يلي من تساؤلات:

1- ما مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالتحفظ المحاسبي؟

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

- 2- ما مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
3- هل هناك علاقة بين التحفظ المحاسبي و إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

فالهدف الأساسي الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه يتحدد في فحص العلاقة بين مستوى ممارسه الشركات لإدارة الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي في الواقع الفلسطيني. يأتي ذلك بعد تسليط الضوء على هذين المفهومين ومناقشة طرق قياسهما وفقا للأدب المحاسبي.

أهمية الدراسة :

إن القيام بمثل هذه الدراسة له أهمية كبيرة. فمن جهة، من شأنه أن يساهم في تعزيز فهم واقع كل من إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي في فلسطين، والعلاقة بينهما، خاصة بعد الانهيارات التي طالت مجموعه كبيرة من الشركات العالمية. حيث يتزايد اهتمام الجهات المختلفة ذات العلاقة بنشاط المنشآت بقوائمها المالية التي تعرض حصيلة هذا النشاط. مما يتطلب إعداد قوائم تمتاز بالمصداقية والشفافية والابتعاد عن التحيز والتدخل الشخصي، وذلك عن طريق تبني إجراءات تحد من إدارة الأرباح من خلال تفعيل ممارسات متحفظة للشركات الفلسطينية. ومن جهة أخرى، فإن ندرة الدراسات ذات العلاقة في سوق ناشئ يعاني من عدم الاستقرار السياسي وعدم كفاية البيئة التنظيمية، كالسوق الفلسطيني، يعزز من قيمة مثل هذه الدراسة.

فيما يتبقى من هذه الدراسة، سيتم عرض توضيح لمفهوم إدارة الأرباح ومفهوم التحفظ المحاسبي، والآليات المستخدمة لممارستها، والطرق التي أبرزتها الدراسات السابقة لقياسهما. بعد ذلك سيتم استعراض الدراسات التي فحصت العلاقة بينهما في بيئات متنوعة. الجزء الذي يليه يلقي الضوء على المنهجية التي اتبعت من قبل الدراسة. أما الجزء الأخير، فيقدم عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها.

الخلفية النظرية والدراسات ذات العلاقة :

يمثل التحفظ المحاسبي أحد أهم الأسس التي تستند إليها المعالجة المحاسبية وذلك لما له من تأثير واضح وكبير على محتويات القوائم المالية والتي تعتبر المنتج النهائي للمعالجة المحاسبية. ووفقاً ل (Hendriksen (1982)، فقد نشأ التحفظ بسبب ظروف اللا تأكد التي تحيط بالبيئة المحاسبية. وقد كان لانهيار شركة انرون في العام 2001 أثر واضح في زيادة الاهتمام بالتحفظ، فقد لجأت انرون إلى تحسين وضعها المالي من خلال التلاعب بالأرباح، في خرق واضح لمبدأ

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
التحفظ. من جهة أخرى، أكدت الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم في العام
2008 على أهميته (إقبال والقضاة، 2014).

وإذا ما أهمل الجدول فيما إذا كان التحفظ مبدأً أو فرضاً أو عرفاً (Givoly and Hayn, 2000))،
أو قيدياً على المعالجة المحاسبية (Hendriksen, 1982))، يمكن تعريفه على أنه التحقق المتباين
المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الاعتراف بالخسائر (Waats, 2003). فهو يتطلب مستوى
عالٍ من التحقق للاعتراف بالأرباح، مقارنة بمستوى أقل من التحقق المطلوب للاعتراف بالخسائر
(Basu, 1997). وكنيجة لهذا التحقق غير المتماثل، فإن قيمه صافي الأصول الدفترية تنخفض
مقارنة بقيمتها السوقية (Beaver & Ryan, 2005). ويرى (Belkaoui (1985) التحفظ أنه
الممارسة التي يترتب على انتهاجها اعتراف المنشآت بالأصول والإيرادات بقيمتها الدنيا مقابل
الاعتراف بالقيم القصوى لبنود الإلتزامات والمصاريف.

ورغم خلو الإطار المفاهيمي للقوائم المالية الخاص بمجلس معايير المحاسبة الدولية (The IASB)
من أي نص يتعلق بالتحفظ، تضمنت معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS الصادرة عن هذا
المجلس مجموعه من المعايير التي تؤكد متطلباتها على القياس الذي يستند لمبدأ التحفظ، مثل:
معياري IAS 36 "الانخفاض في الأصول"، IAS 37 "المخصصات، الإلتزامات المحتملة والأصول
المحتملة" و IAS 2 "البضاعة" (السهلي، 2009).

قدم الأدب المحاسبي نوعين للتحفظ يتسقان من حيث طريقة القياس، ففي كلا النوعين
ينخفض الربح ونقل القيمة الدفترية لحقوق الملكية (العتيبي، 2016). بالمقابل، يتباين النوعان من
حيث أثرهما على جودة المعلومات. يعرف النوع الأول بالتحفظ المشروط Conditional
Conservatism أو التحفظ القائم على الأخبار News Dependent Conservatism، أو
التحفظ اللاحق ex post Conservatism. يستند هذا النوع إلى قاعدة أن القيمة الدفترية لحقوق
الملكية سوف تشهد انخفاضاً في حال وقوع أحداث غير محبذة، وبالمقابل، لن تشهد هذه القيمة أي
زيادة إذا وقعت أحداث محبذة ووقوعها. بمعنى أن هناك نظرة غير متوازنة إزاء الأخبار، فالسلوك
المحاسبي يقوم بعكس الأخبار السيئة مباشرة مقارنة بتلك الجيدة. ووفقاً لـ Beaver and Rayan
(2005))، فإن هذا النوع يستخدم لمواجهة مخاطر عدم التأكد. ومن أمثلة هذا النوع (المشروط)،
تقييم المخزون بالقيمة الأدنى بين التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، وإثبات الانخفاض في
الأصول ذات الأجل الطويل سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة (Beaver & Ryan, 2005).

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

الثاني هو التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism، ويسمى أيضاً بالتحفظ غير القائم على الأخبار News Independent Conservatism، أو التحفظ السابق ex ante Conservatism. وهو خاص بالطرق المحاسبية التي تتبناها المنشأة لمعالجه أصولها والتزاماتها، والتي يترتب عليها تدني القيم المثبتة في الدفاتر عن القيمة السوقية لصافي الأصول. فالمحاسبون يلجأون إلى التحقق بدرجة أعلى عند إثبات الأصول مقارنة بالالتزامات. ومن أمثلته استخدام الإهلاك المتسارع Accelerated Depreciation، واعتبار التكاليف المرافقة للتطوير الداخلي للموجودات غير الملموسة Internally Developed Intangibles مصاريف (Beaver & Ryan, 2005).

وفقاً لـ (Watts 2003)، هناك أربعة أسس يمكن الاستناد إليها عند تفسير الممارسة المحاسبية المتحفظة. الأول هو التحفظ التعاقدى Contracting Conservatism، والذي يعتبر، وفقاً للدراسة، الأكثر أهمية بين الأنواع الأخرى من التفسيرات. وفقاً لهذا الأساس، تلجأ المنشأة إلى التحفظ رغبة منها في الالتزام بتعاقداتها مع الأطراف الأخرى. مثل عقود الديون Debt Contracts وحوافز الإدارة Compensation Contracts وحوكمة الشركات Governance، إذ يظهر التحفظ بشكل طبيعي في هذه العقود لأنها تتطلب درجة أعلى من التحقق للإعتراف بالأرباح مقارنة بالخسائر. أما الثاني فهو التحفظ القضائي Litigation Conservatism، والذي يفسر السلوك المتحفظ للمنشأة لرغبتها بتجنب مخاطر تعرضها للنقاضي Litigation Risk من الأطراف المختلفة من خلال التقليل من قيمة الأصول الصافية. حيث يرى (Beaver 1993) أن تكلفة النقاضي تزداد كلما كانت الأرباح والأصول مقيمة بأعلى من قيمتها. الأساس الثالث هو التحفظ الضريبي Taxation Conservatism والذي يفسر نزعة المنشآت تجاه التحفظ بسعيها لتخفيض المستحقات الضريبية وتأجيل دفعها إلى المستقبل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمه المنشأة. أما التفسير الأخير للتحفظ فهو التحفظ التشريعي والمهني Accounting Regulation Conservatism والذي يفسر السلوك المتحفظ باعتباره نتيجة لممارسات ومتطلبات تتبناها الأطراف المنظمة لمهنة المحاسبة.

للتحفظ عدة مقاييس قد تختلف في نتائجها، ولكنها تعتمد جميعها على فكرة اختلاف درجة التحقق المطلوبة للإعتراف بالأرباح والخسائر (العنبي، 2016). من أكثر المقاييس شيوعاً نموذج Asymmetric Timeliness Model والذي طور من قبل (Basu, 1997) و يقوم على العلاقة

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
بين الأرباح و عوائد الأسهم. فوفقاً ل (Basu 1997)، فإن التحفظ يقود إلى سرعة عكس الأخبار السيئة Bad News مقارنة بالأخبار الجيدة Good News. حيث وجد أن الأخبار السيئة (تم قياسها بعوائد الأسهم السالبة) تؤثر على أرباح الفترة بشكل كامل وسريع، بينما وجد أن الأخبار الجيدة (تم قياسها بعوائد الأسهم الموجبة) أقل سرعة وتأثيراً على أرباح الأسهم خلال نفس الفترة. حيث أن الأرباح ترتبط بشكل أقوى مع عوائد الأسهم إذا كانت سلبية مقارنة بها إذا كانت ايجابية. وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذا النموذج، وجهت له بعض الانتقادات، أهمها تلك التي تتعلق باستخدامه لعوائد الأسهم كمؤشر على الأخبار الجيدة أو السيئة. فوفقاً لدراسة Givoly and Hayn (2000) فإن أسعار الأسهم تتأثر بالكثير من العوامل الأخرى غير الأداء المالي كالأزمات الاقتصادية مثلاً، كما أن هذا النموذج يمكن استخدامه فقط في حال دراسة المنشآت المدرجة في أسواق رأس المال.

وتم تطوير نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market to book ratio من قبل (Beaver and Ryan 2000) كأحد أهم المقاييس للتحفظ. يفترض هذا المقياس أن قيمة حقوق الملكية في دفاتر المنشأة تشهد انخفاضاً نتيجة للممارسات ذات النزعة المتحفظة مقارنة بقيمتها السوقية. بالتالي، فإن ارتفاع القيمة السوقية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها الدفترية يدل على مستوى مرتفع من التحفظ. ولكن يعاب على هذا النموذج تأثره بالوضع الإقتصادي، فمثلاً في حال حدوث أزمة إقتصادية، تتدنى القيمة السوقية، مما سيؤدي إلى أخطاء في تفسير هذه النسبة (Hoek, 2010). ومن النماذج الأخرى التي شاع استخدامها في قياس الممارسات المحاسبية المتحفظة نموذج المستحقات السالبة Negative Accruals. خلافاً للنموذج السابق، فإن هذا النموذج لا يركز على القيمة الدفترية إنما على المستحقات غير التشغيلية (Givoly and Hayn, 2000). فالمستحقات يتم استخدامها بهدف تأجيل عملية الإعراف بالمكاسب وبالمقابل تعجيل الإعراف بالخسائر، الأمر الذي ينتج عنه مستحقات متراكمة سالبة. يستند هذا النموذج إلى العلاقة التي تربط المستحقات من جهة والتدفقات التشغيلية من جهة أخرى، فالقيمة السالبة للمستحقات تدل على أن صافي ربح المنشأة أقل من التدفقات التشغيلية، وبالتالي فهي تنتهج سلوكاً متحفظاً. حيث يتم الإعراف بالخسائر حتى لو لم تتحقق، بينما يتم الإعراف بالمكاسب فقط عند استلامها. ووفقاً ل Zhe et al. (2008)، فإن هذا النموذج صالح للاستخدام عند قياس السلوك المتحفظ على مستوى المنشأة. كما انه يمتاز بسهولة استخدامه الأمر الذي تجسد بالتبني الواسع لهذا النموذج في الدراسات ذات

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

العلاقة. إضافة الى ما سبق، قدم الأدب المحاسبي نماذج أخرى مثل Asymmetric Accrual to Cash-Flow ، كذلك نموذج Hidden Reserves إلا أنها اقل استخداماً نظراً لتدني جودتها مقارنة بالنماذج الثلاثة الأولى.

بالنسبة لإدارة الأرباح، فقد ظهر هذا المفهوم للدلالة على استخدام إدارة المنشأة الأحكام الشخصية المتعلقة بالقوائم المالية وهيكله العمليات لإحداث تعديل مقصود في هذه القوائم. ولا يوجد تعريف محدد لإدارة الأرباح، ويرجع ذلك في جزء منه إلى التعقيد في هذا المفهوم (Algharaballi, 2013; Vasilescu, 2014). يشير هذا المفهوم الى سلوك الإدارة إما لإنقاص أرباح المنشأة سعياً لتحقيق وفر ضريبي، أو تعظيمها لرفع قيمة أسهمها في السوق أو لتحسين مؤشرات كفاءة الإدارة بهدف نمو مكافآت أفرادها. ويعتبر (Shipper 1989) أن هذا التدخل المتعمد والمقصود من قبل الإدارة يتم القيام به بهدف تحقيق بعض المكاسب. ووفقاً لشفور (2016)، فإن تدخل الإدارة المقصود في القوائم يكون في مراحل معينة من عملية إعداد القوائم وعرضها. حيث تستغل الإدارة المرونة التي تتيحها المعايير عند قياس عناصر الدخل لكي تؤثر بالأرباح بالنمو أو التراجع.

تختلف دوافع المنشآت عند تبنيها لسلوك إدارة الأرباح والذي تمارسه، حسب Oberholzer-Gee (2012 and Wulf)، مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية لهذه المنشآت. حيث تتجه المنشآت إلى تغيير مبلغ الدخل الذي يتم الإفصاح عنه لتحقيق العديد من المزايا مثل إيصال رسائل محددة لذوي المصالح بهدف تضليلهم، و لدعم موقف المنشأة في ما تقوم به من تعاقدات تستند إلى التقارير المالية (Healy and Wahlen, 1999). و حدد (Burilovich and Kattelus 1997) دوافع الإدارة للجوء إلى إدارة الأرباح بتلطيف الدخل، تعظيم مكافآت الإدارة، تعزيز صورة المنشأة المتعلقة بوفائها بالتزاماتها التعاقدية مع المقرضين، تعزيز مكانتها في علاقاتها مع الإتحادات العمالية، وتعظيم القيمة السوقية لها.

وقد عرض كل من فداوي (2013) و القتامي (2010) أربعة تصنيفات لإدارة الأرباح. اعتمد التصنيف الأول على مدى شرعية هذا السلوك. ففي الوقت الذي تعتبر فيه إدارة الأرباح سلوكاً غير شرعي يتم من خلاله مخالفة متطلبات القواعد المحاسبية المطبقة وانتهاك القوانين ذات العلاقة للوصول إلى أهداف الإدارة، فإن بعض ممارساتها تهدف إلى تحقيق مقاصد تنطوي على السلوك الشرعي المتمثل باستغلال مرونة القواعد المحاسبية والقانونية، بحيث يتم استخدام البديل الأكثر انسجاماً مع أهداف الإدارة. التصنيف الثاني ميز بين إدارة الأرباح الهابطة وإدارة الأرباح الصاعدة.

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020

ففي الأولى تسعى الإدارة من خلال إدارتها لأرباحها إلى تخفيض الربح لتحقيق أهداف محددة كتخفيض مبلغ الضريبة مثلا. أما الثانية (الصاعدة)، فتهدف الإدارة من ورائها إلى زيادة الدخل بهدف زيادة العلاوات والمكافآت الإدارية، أو بهدف رفع قيمة المنشأة في السوق. التصنيف الثالث استند إلى مدى تأثير إدارة الأرباح على التدفقات. فرغم أن التدفقات تتأثر بممارسة المنشآت لإدارة الأرباح عند قيامها بأنشطة حقيقية، فإن تدفقاتها النقدية لا تتأثر بمجرد التركيز على إدارة الإستحقاق، مثل استغلال المرونة في تقدير المخصص الخاص بالديون الرديئة. وفي التصنيف الأخير، وفقا لنية الإدارة، ميز القتامي (2010) بين إدارة الأرباح التي تهدف إلى التأثير في المحتوى المعلوماتي للقوائم من جهة، والذي يوفر معلومات لمتخذي القرار تشمل تصور الإدارة حول مستقبل الأرباح وكيفية تعظيمها أو تراجع نموها، بعيدا عن مصالح الإدارة الخاصة. من جهة أخرى، هناك إدارة الأرباح الانتهازية وهي النوع الذي يهدف إلى التأثير على الإفصاحات المحتواة في القوائم لتحقيق مصالح الإدارة على حساب الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وهذا سلوك انتهازية تتبعه الإدارة دون اهتمامها بمصالح الشركة عموما أو بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتتسجم التصنيفات أعلاه مع ما طرحه كل من (Gunny 2005) و (Commerford et al. 2014).

وقد أبرزت الدراسات السابقة مجموعة من النماذج التي تم استخدامها في قياس إدارة الأرباح. وقام (Bartov and Gul 2000) بتلخيصها في ستة نماذج تشمل (De Angelo 1986); Healy Modified Jones (Dechow, Sloan, and Sweeney 1985)، (Jones 1991)، و (Cross-Sectional Jones (DeFond and Jiambalvo 1994) ووفقا للعديد من الدراسات (مثل Dechow et al. 1995)، تشترك جميع هذه النماذج باستخدامها المستحقات لقياس إدارة الأرباح، وذلك بعد اكتشاف العلاقة القوية بين إدارة الاستحقاق والتلاعب ببيانات القوائم عن طريق إدارة الأرباح، كون المستحقات تمثل مجموع الإيرادات والمصاريف التي يتم إثباتها و لا يترافق معها أي تدفقات نقدية (فداوي، 2013). فأساس الاستحقاق الذي تتبناه المبادئ المحاسبية يقتضي اللجوء إلى التقديرات التي تؤثر على ربحية المنشأة. وتميز الدراسات بين شكلين من المستحقات، غير الإختيارية والإختيارية، واللذان يكونان معاً ما يعرف بالمستحقات الكلية. فبينما تنشأ المستحقات غير الإختيارية Non- Discretionary Accruals بشكل تلقائي امتداداً للعمليات الطبيعية، فإن الأخرى Discretionary Accruals تأتي كنتيجة لقرارات تتخذها الإدارة

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

بمحض إرادتها للتلاعب بأرباحها. ويعتبر نموذج (Modified Jones, 1995)، الذي طوره Dechow et al. (1995) لتلافي المشاكل التي ظهرت في نموذج Jones (1991)، أكثر النماذج قبولا في الأدب المحاسبي رغم ما وجه له من انتقادات. ووفقا لهذا النموذج، يتم قياس إدارة الأرباح عن طريق تقدير المستحقات الإختيارية Discretionary Accruals.

الدراسات السابقة:

لقد استحوذت العلاقة التي تربط إدارة الأرباح بالتحفظ على اهتمام كبير من قبل جمهور الباحثين نظراً لأهميتها للعديد من الفئات بما فيها الإدارة والمساهمين والمقرضين والموظفين وإدارة الضرائب وغيرهم. ومن خلال الإطلاع على الأدب المحاسبي، نجد أن معظم الدراسات متشابهة من حيث المفهوم والأنواع وكذلك طرق القياس. رغم ذلك، يوجد تباين واضح في نتائجها المتعلقة بهذه العلاقة.

سعت دراسة (Lara et al., 2012) إلى فحص علاقة التحفظ المحاسبي بإدارة الأرباح والتي تم تقسيمها إلى نوعين: حقيقية واستحقاقية. بينما تم قياس الاستحقاقية من خلال تطبيق نموذج جونز المعدل، استخدم نموذجان في قياس إدارة الأرباح الحقيقية وهما تكاليف الإنتاج غير العادية Abnormal Production Costs، والمصروفات غير العادية الإختيارية Abnormal Discretionary Expenses. من جهة أخرى، فقد قيس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market to Book Ratio. وفقاً لنتائج الدراسة فإن التحفظ يعزز من مراقبة خيارات المنشأة عند إعداد تقاريرها المالية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً سلبياً للتحفظ المحاسبي بإدارة الأرباح الاستحقاقية وإيجابياً بإدارة الأرباح الحقيقية. وقد اختلفت دراسة شقور (2016) عن الدراسة السابقة في استخدامها لنسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الربح لقياس التحفظ. أهم نتائج هذه الدراسة تمثل بوجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي و إدارة الأرباح. نفس النتائج ظهرت في دراسة (Nahandi et al., 2012) بالتطبيق على الشركات المدرجة في بورصة طهران، والتي استخدمت نفس مقاييس الدراسة السابقة لقياس إدارة الأرباح بينما تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام (Basu 1997). كذلك اختبرت دراسة (Haque et al., 2016) العلاقة بين إدارة الأرباح الذي تمارسه الشركات الباكستانية ودرجه التحفظ المحاسبي لهذه الشركات. تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Khan and Watts 2009)، أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام الإستحقاقات الإختيارية. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة ما توصلت له الدراسات

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
السابقتان. أما نتائج دراسة (Witteveen 2013) فقد أفادت بوجود علاقة إيجابية بين إدارة
الأرباح والتحفظ في فترات الأخبار الجيدة. وقد لخصت هذه الدراسة الحوافز التي تشجع على إدارة
الأرباح والنماذج المتاحة استخدامها لقياسه، إضافة إلى تفسيراته المختلفة. وقد استخدم نموذج Basu
(1997)) لقياس درجة التحفظ، أما بالنسبة لإدارة الأرباح، فقد قيس باستخدام نموذج جونز. كما
توصل علي و شاكرا (2017) إلى أن تحفظ الشركات العراقية يرتبط بشكل موجب وقوي مع شفافية
المعلومات المحاسبية في تقاريرها.

ومن الدراسات التي اهتمت بادراه الأرباح كسلوك تنتهجه المنشآت، دراسة الجرجاوي (2012) التي
استهدفت الشركات الفلسطينية المدرجة لمعرفة العلاقة بين إدارة الأرباح والكفاءة الائتمانية لها،
وقامت هذه الدراسة بتطبيق نموذج (Miller) لقياس إدارة الأرباح. وأظهرت النتائج غياب أي علاقة
ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح ودرجة الكفاءة الائتمانية حسب Z-score and
Springate. في المقابل، أبرزت الدراسة وجود علاقة إحصائية دالة بين إدارة الأرباح ودرجة
الكفاءة الائتمانية عند استخدام مقياس (Fulmer). وفي هذا الإطار، خلص نور والعوادة
(2017) إلى أن جودة الأرباح تتأثر بعوامل عديدة مثل حجم المنشأة ونسبة مديونيتها ومعدل
العائد على أصولها، وكذلك كانت درجة ممارسة المنشأة لإدارة الأرباح، التي قيس باستخدام نموذج
جونز المعدل، من ضمن هذه العوامل. وفقا لنتائج الدراسة، هناك اثر عكسي لتبني سياسة إدارة
الأرباح من قبل الشركات الأردنية على جودة أرباحها. بالمقابل، أظهرت نتائج التل (2015) غياب
أي أثر لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم السوقية.

أما التحفظ المحاسبي فقد حظي باهتمام العديد من الدراسات منها دراسة النجار (2014) والتي
قامت بقياسه باستخدام (Basu Model and Beaver & Ryan Model). عند تطبيق
(Beaver and Ryan 2005)، لوحظ وجود إنخفاض في مستوى تحفظ الشركات الفلسطينية،
وسجل كل من قطاعي التأمين والبنوك أعلى مستويات التحفظ مقارنة بباقي القطاعات. وقد تبين
أيضا أن العلاقة كانت إيجابية بين مستوى التحفظ والقيمة السوقية للسهم. وتوصل أبو جراد
(2015) لعلاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي في قوائم البنوك الفلسطينية وممارسات الحوكمة لدى
هذه البنوك. بالمقابل بينت النتائج أن درجة التحفظ لدى هذه البنوك لا تؤثر على جودة الإفصاح في
قوائمها. أما دراسة إقبال والقضاة (2013)، فقد أشارت إلى مساهمة الأزمات المالية في زيادة
التوجه لتبني التحفظ المحاسبي، وأضافت أن التحفظ يعتبر وسيلة فعالة يمكن اللجوء لها في ظروف

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

عدم التأكد والتقليل من مخاطر فشل الشركات. وبينت دراسة حمدان (2011) أن درجة التحفظ في تقارير الشركات الصناعية الأردنية منخفضة. كذلك، أبرزت النتائج وجود علاقة طردية بين درجة ممارسة التحفظ و جودة القوائم المالية. أما دراسة المشهداني وحميد (2014)، فقد سعت إلى قياس مدى لجوء الشركات العراقية لممارسة التحفظ الذي قامت بقياسه من خلال نموذج Basu. خلص الباحثان إلى أن هناك توجهاً من الشركات العراقية لممارسة التحفظ لدى قيامها بقياس بنود الدخل والمركز المالي والإفصاح عنهما. وأضافت الدراسة أن من شأن الممارسة السليمة للتحفظ أن تساهم في رفع جودة الأرباح وكفاءة عقود الدين. وفي السعودية قاس العتيبي وخليفة (2012) درجة ممارسة الشركات المساهمة للتحفظ المحاسبي. أظهرت النتائج افتقاد قوائم الشركات السعودية إلى المقاييس المتحفظة. وأيده في ذلك عبد المجيد (2013) الذي بينت نتائج دراسته انخفاض درجة التحفظ في قوائم شركات التأمين في السعودية. وقاس القضاة والكبيسي (2016) مدى التحفظ في البنوك الأردنية. وجدت الدراسة أثراً دالاً إحصائياً للعوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة، مقارنةً بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي لأرباح البنوك التجارية في الأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها :

يمثل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي يبلغ عددها 48 شركة تتوزع على خمسة قطاعات تشمل الاستثمار، البنوك والخدمات المالية، التأمين، الخدمات، الصناعة (انظر الجدول رقم 1). ولتحديد عينه الدراسة، فقد تم وضع مجموعه من المعايير يتحدد بناءً عليها فيما إذا سيتم إختيار الشركة ضمن العينة أم لا، هذه المعايير تشمل:

- 1- أن تكون الشركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة التي تغطيها الدراسة.
- 2- توفر كافة التقارير المالية للشركة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة.
- 3- أن لا تكون الشركة مصنفة في قطاعي التأمين أو البنوك نظراً لاستخدامها سياسات ومعالجات محاسبية مختلفة عن شركات القطاعات الأخرى، وذلك تجنباً لحصول تباين فيما سيتم التوصل له من نتائج.

وفقاً لهذه المعايير، قمنا باستثناء كافة شركات قطاعي البنوك والتأمين. كما تم استثناء مجموعه من الشركات الأخرى وهي العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك)، بيت جالا لصناعات الأدوية، سند

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
للموارد الإنشائية، فلسطين للإنماء والاستثمار، جلوبال كوم للإتصالات والمؤسسة العقارية العربية؛
وذلك لعدم توفر تقاريرها المالية خلال فترة الدراسة المحددة (2014-2016). وبالتالي، يصبح عدد
الشركات التي شملتها الدراسة 28 شركة موزعة على ثلاثة قطاعات هي الصناعة، الخدمات،
والإستثمار. هذه الشركات تمثل ما نسبته 59% من إجمالي الشركات المدرجة في البورصة.

جدول رقم 1: مجتمع وعينه الدراسة وفقا للقطاعات في بورصة فلسطين

القطاع عدد الشركات الشركات الممثلة لعينه الدراسة

البنوك والخدمات المالية 7 صفر

الصناعة 13 12

التأمين 7 صفر

الاستثمار 10 7

الخدمات 11 9

المجموع 48 28

المصدر: بورصة فلسطين (2018)

البيانات ومتغيرات الدراسة:

تم الوصول إلى البيانات الضرورية لإجراء هذه الدراسة وتحقيق أهدافها بشكل أساسي من خلال
الرجوع إلى التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة
(2014-2016). هذه البيانات استخدمت في قياس متغيرات الدراسة والتي تشمل:

- التحفظ المحاسبي

يمثل التحفظ المحاسبي متغير الدراسة المستقل. وانسجاماً مع الدراسات السابقة مثل Zhe et al. (2008)، فقد قمنا بقياسه من خلال نموذج المستحقات السالبة Negative Accruals وذلك
بسبب عدم تأثر هذا النموذج بالأوضاع والظروف الإقتصادية السائدة خلافاً للنماذج الأخرى
(Hoek, 2010) التي تم استعراضها سابقاً. كذلك فإن هذا النموذج يعتبر ملائماً عند قياس التحفظ
على مستوى المنشأة، الأمر الذي انعكس على الإستخدام الواسع له من قبل الدراسات السابقة. وفقاً
لهذا النموذج، تتم عملية القياس كالتالي:

إجمالي المستحقات (قبل الإهلاك) = (الدخل الصافي + الإهلاك) - التدفقات النقدية من الأنشطة
التشغيلية

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

المستحقات التشغيلية = التغيير في الذمم المدينة + التغيير في المخزون + التغيير في المصروفات المدفوعة مقدما + التغيير في الذمم الدائنة + التغيير في المستحقات الضريبية
المستحقات غير التشغيلية = إجمالي المستحقات (قبل الإهلاك) - المستحقات التشغيلية
وبحسب هذا النموذج، إذا زادت المستحقات غير التشغيلية فإن التحفظ ينخفض. حيث أن المستحقات تستخدم بهدف تأجيل الإعراف بالمكاسب وتعجيل الإعراف بالخسائر الأمر الذي يؤدي إلى وجود مستحقات متراكمة سالبة. يدل هذا على أن صافي ربح المنشأة أقل من تدفقاتها النقدية التشغيلية، أي أنها تتبنى سياسات متحفظة محاسبياً (Givoly and Hayn 2000).

- إدارة الأرباح:

وهو المتغير التابع في هذه الدراسة، و قد تم قياسه باستخدام نموذج جونز المعدل، ورغم أنه لا يعتبر النموذج الأمثل للقياس ولكنه لا يزال الخيار الأفضل بين باقي البدائل والأكثر استخداماً في الدراسات السابقة (Chen, 2010).

إن المستحقات الاختيارية تفترض أن مديري المنشآت يعتمدون على حرية التصرف في جزء من المستحقات كوسيلة لإدارة الأرباح، وبما أن المستحقات الكلية تمثل حاصل جمع المستحقات الاختيارية (تحدد من قبل الإدارة) والمستحقات غير الاختيارية (تحدد اقتصادياً)، فيجب الفصل بينهما. إن المستحقات الاختيارية تمثل إدارة الأرباح، ويتم قياسها من خلال:

$$DACct = TACct/Tat-1 - [\beta_1(1/TAt-1) + \beta_2(\Delta REVt-\Delta REct)/TAt-1 + \beta_3PPEt /TAt-1]$$

حيث أن:

DACC: Discretionary Accruals المستحقات الاختيارية

Total Accruals:TACC مجموع المستحقات وتحسب كالتالي: الدخل الصافي - صافي التدفقات التشغيلية.

Total Assets: TA مجموع الأصول.

Change in Revenues: ΔREV التغيير في الإيرادات.

Change in Receivables: ΔREC التغيير في المقبوضات.

Property, Plant, and Equipment: PPE مجموع الأصول الثابتة.

t:السنوات المعتمدة في الدراسة و هي 2014، 2015 و 2016.

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
Bi: معامل الانحدار.

إختبار الفرضيات:

لقد تم قياس مستوى كل من التحفظ المحاسبي و إدارة الأرباح باستخدام اختبار العينة الأحادية،
وستخدم في قياس العلاقة بينهما معامل ارتباط بيرسون بعد التثبت من كون البيانات تقترب من
التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضية الأولى: لا تلتزم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالتحفظ المحاسبي.
استخدمت الدراسة المستحقات السالبة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الفلسطينية،
وقد تم اختبار الفرضية الأولى من خلال العينة الأحادية (One-Sample t-Test) عند مستوى
دلالة (05.) ، وكما هو ظاهر في الجدول (2)، فإن قيمة الإحتمال تفوق مستوى الدلالة (05.)
في جميع سنوات الدراسة، بالتالي فان الفرضية العدمية يتم قبولها، أي أن الشركات المدرجة في
بورصة فلسطين لا تلتزم بمستوى تحفظ محاسبي مقبول. الأمر الذي ينسجم مع نتائج
النجار (2014) في فلسطين ويخالف نتائج المشهداني وحميد (2014) في العراق. إن هذه النتيجة
تلقي الضوء على أهميه قيام جميع الأطراف ذات العلاقة بالعمل بشكل جدي على تعزيز التزام
الشركات الفلسطينية بممارسات متحفظة في سياق قيامها بالمعالجات المحاسبية وصولاً إلى القوائم
المالية بشرط عدم المبالغة بالتحفظ لما لذلك من آثار سلبية على القوائم المالية. هذا الأمر من شأنه
أن يقلل من فرص الإدارة في اللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح كما ذكر سابقا.
إن عدم توجه الشركات الفلسطينية نحو تبني معالجات متحفظة بمستويات مقبولة قد يفسر بأن
أولوية هذه الشركات هي رفع قيمتها السوقية من خلال التقرير عن أرباح مرتفعة. هذه الأولوية تتقدم
على المزايا المترتبة على تبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً والتي تم مناقشتها من قبل.

جدول رقم (2) اختبار العينة الأحادية للفرضية الأولى

السنة One Sample t-Test

اختبار t

درجات الحرية (t-statistic)

الاحتمال (df)

(Sig.2-tailed)

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

2016 437. 27 665.

2015 1.228- 27 230.

2014 1.437- 27 162.

بالإنتقال إلى الجدول رقم (3)، فإننا نلاحظ أن قطاع الصناعة هو الأعلى تحفظاً من بين باقي القطاعات، فقد بلغت نسبة المستحقات غير التشغيلية لهذا القطاع إلى مجموع المستحقات غير التشغيلية لجميع القطاعات (-29%). وحسب النموذج المستخدم في دراستنا فإنه كلما قلت قيمه هذه المستحقات، زاد التحفظ. بالمقابل، فإن القطاع الأقل تحفظاً هو القطاع الإستثماري. هذه النتائج متوافقة مع نتائج النجار (2014) والذي بين أن درجة ممارسة التحفظ في القطاعين الصناعي والخدماتي أكثر من القطاع الاستثماري.

جدول رقم (3) نسبة المستحقات الغير تشغيلية وفقا للقطاع

القطاع عدد الشركات نسبة المستحقات الغير تشغيلية

القطاع الصناعي 12 -29%

القطاع الخدماتي 9 63%

القطاع الاستثماري 7 66%

اختبار الفرضية الثانية: لا تمارس الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إدارة الأرباح. لقد استخدمت هذه الدراسة نموذج Modified Jones كمقياس لإدارة الأرباح، وقد تم القيام باختبار الفرضية الثانية عن طريق استخدام اختبار العينة الأحادية (One-Sample t-Test) عند مستوى دلالة (05). وكما تظهر النتائج التي يعرضها الجدول (4)، فإن قيمة الإحتمال كانت أقل من مستوى الدلالة (05) في جميع سنوات الدراسة. وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية العدمية بينما تقبل الفرضية البديلة، حيث يدل ذلك على أن الشركات الفلسطينية تتبنى سلوك إدارة الأرباح. هذه النتيجة تتفق مع نتائج الأشقر (2010). هذه النتائج تقتضي تدخل كافة الأطراف ذات العلاقة للحد من قدرة الشركات الفلسطينية على إدارة أرباحها حماية لمستخدمي قوائمها المالية.

جدول رقم (4) اختبار العينة الأحادية للفرضية الثانية

السنة One Sample t-Test

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020

الوسط

(Mean) اختبار t

(t-statistic) درجات الحرية

(df) الاحتمال

(Sig.2-tailed)

0.7963 2016

0005. 27 44.349-

0.5634 2015

0005. 27 68.772-

0005. 27 81.123- 0.4394 2014

وكما يظهر من معطيات الجدول رقم (5)، فإن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح كانت متقاربة بين القطاعات الثلاثة، وقد حقق قطاع الخدمات النسبة الأعلى والتي بلغت 35%.

جدول رقم (5) نسبه المستحقات الاختيارية حسب القطاع

القطاع عدد الشركات نسبه المستحقات الاختيارية

القطاع الخدماتي 9 35%

القطاع الصناعي 12 33%

القطاع الاستثماري 7 32%

اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة بين درجة التحفظ في قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين و درجة ممارستها لإدارة الأرباح.

تم استخدام معامل بيرسون للإرتباط الخطي عند مستوى دلالة (01.) لاختبار هذه الفرضية. وكما يبين جدول رقم (6)، تشير النتائج أن قيمة الإحتمال أقل من (01.)، وبالتالي يقتضي ذلك رفض الفرضية العدمية، وبالمقابل قبول الفرضية البديلة. وقد بلغ معامل الارتباط (-469.) والذي يشير إلى وجود علاقة عكسية متوسطة بين متغيري الدراسة، الأمر الذي يفيد أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي قلت درجة ممارسة إدارة الأرباح. إن هذه النتيجة تعزز نتائج دراستي Lara et al.,

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

(2012) و شقور (2016) في الأردن، و دراسة (2012) Nahandi et al., في إيران، و دراسة (2016) Haque et al., في الباكستان. بينما تختلف مع ما توصلت له دراسة Witteveen (2013) من نتائج.

جدول رقم (6) معامل بيرسون للارتباط الخطي

التحفظ المحاسبي

إدارة الأرباح

معامل الارتباط -469.

قيمه الاحتمال 000.

حجم العينة 84

ملخص النتائج :

يكتسب التحفظ إهتماماً خاصاً من جميع الأطراف المكونة للمجتمع المحاسبي تبعاً لدوره الكبير في تحديد مستوى جودة الأرباح. وتزداد أهميته في ظل ما شهده العالم من انهيارات وحالات إفلاس شملت كبرى الشركات، وما ترتب على ذلك من خسائر كبيرة طالت مستخدمي معلومات القوائم المالية.

لقد أجريت هذه الدراسة للوقوف على مستوى ممارسة كل من إدارة الأرباح من جهة والتحفظ المحاسبي من جهة أخرى في الواقع الفلسطيني، والعلاقة التي تربطهما، باستخدام عينة مكونة من 28 شركة فلسطينية مدرجة في بورصة فلسطين. تم قياس التحفظ باستخدام نموذج المستحقات السالبة، بينما تم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل. و لأجل الوصول لأهداف الدراسة، فقد تم استخدام إختبار العينة الأحادية ومعامل ارتباط بيرسون.

بينت الدراسة عدم التزام الشركات الفلسطينية بمستوى مقبول من التحفظ. وتبين أن أكثر القطاعات تحفظاً هو قطاع الصناعة، يتبعه قطاع الخدمات ثم القطاع الإستثماري. من جهة أخرى، أشارت النتائج أن إدارة الأرباح تمارس بنسب متقاربة بين القطاعات الثلاثة: الخدماتي، الإستثماري والصناعي. وأخيراً، ظهرت علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ ودرجة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020

التوصيات:

إن نتائج هذه الدراسة تلقي الضوء على ضرورة إصدار القوانين والتعليمات التي من شأنها تعزيز ممارسة التحفظ من قبل الشركات الفلسطينية عند إعداد قوائمها المالية. كذلك ضرورة الرقابة من قبل الجهات ذات العلاقة مثل هيئه سوق رأس المال، بورصة فلسطين ومجلس مهنة تدقيق الحسابات على تبني الشركات له بمستويات مقبولة. إن من شأن ذلك أن يحسن من جودة الأرباح وأن يعزز من شفافية القوائم (العتيبي وخليفة 2012؛ المشهداني وحמיד، 2014). كما ونوصي بزيادة وعي المستثمرين بأهمية التحفظ المحاسبي، وأثر عدم الالتزام به على المعلومات الظاهرة في قوائم الشركات، وعلى القرارات التي يتخذونها. كما تدل النتائج أيضا على أهميه القيام بإفصاح كاف عن المستحقات غير التشغيلية والمستحقات الإختيارية، كونها تعتبر من أهم الدلائل على مستوى التحفظ و إدارة الأرباح بالإضافة إلى ضرورة تفعيل أنشطة الحوكمة لدى الشركات الفلسطينية. لتوفير صورة كاملة عن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في البيئة الفلسطينية، ينبغي القيام بمجموعة من الدراسات الأخرى التي تركز على الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي يعتقد أن لها تأثيراً على هذه العلاقة. فمن شأن متغيرات مثل ممارسات الحوكمة وجودة التدقيق ومستوى الإفصاح في القوائم المالية أن تكون ذات أثر ضابط على علاقة التحفظ بإدارة الأرباح. كذلك، يمكن إجراء الدراسة بالإعتماد على عدد أكبر من المشاهدات من خلال زيادة الفترة التي تغطيها الدراسة. كما انه يمكن استخدام مقاييس أخرى لمتغيرات الدراسة.

*ملاحظة: تسمح بورصة فلسطين للشركات باستخدام الدينار الأردني أو الدولار الأمريكي كعملات للتداول. في هذه الدراسة، تم اعتماد عملة واحدة للبيانات المستخرجة من القوائم المالية، وهي عملة الدينار الأردني، وفق أسعار الصرف المعلنة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد تم تحويل الدولار إلى دينار عند سعر 0.709 دينار لكل دولار خلال السنوات 2014، 2015، و 2016.

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

المصادر والمراجع :

- 1- أبو الخير، مدثر، 2008، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعه طنطا، المجلد الأول، 58-1.
- 2- أبو جراد، رجب، 2015، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشوره. الجامعة الإسلامية، غزة.
- 3- الأشقر، هاني، 2010، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعائد غير المتوقع للسهم و مدى تأثير العلاقة بحجم الشركة :دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، الجامعة الإسلامية، غزة. مسترجع من <http://hdl.handle.net/20.500.12358/18591>
- 4- إقبال، عمر، و القضاة، مأمون، 2014، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن والعشرين، العدد الرابع، 920-896.
- 5- التل، هبة، 2015، أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعه الشرق الأوسط، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/724404> .
- 6- الجرجاوي، مي، 2012، الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشوره. جامعه الأزهر، غزة، فلسطين.
- 7- حمدان، علام، 2011، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات: العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 5، 433-415.
- 8- السهلي، محمد، 2009، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 7-25.

- د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
- 9- شفور، عمر، 2016، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية. مجله الإدارة والأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، 110-129.
- 10- عبد المجيد، حميدة، 2013، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الأول، العدد الثاني، 139-174.
- 11- العتيبي، عمر، 2016، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودي. مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد الأول، العدد الأول، 19-38.
- 12- العتيبي، م. خليفة، م. ، 2012، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة السعودية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 77.
- 13- علي، ماهر، وشاكر، أمير، 2017، أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس والعشرون.
- 14- القناني، فواز بن سفير معيض، 2010، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشوره . جامعة الملك عبد العزيز. <http://libback.uqu.edu.sa/hipres/ABS/ind13738.pdf>
- 15- فداوي، أمينة، 2013، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد الثالث، العدد الخامس، 115-138
- 16- القضاء، ليث، والكبيسي، عبدالستار، 2016، تطوير نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، دراسات، العلوم الاداريه، المجلد 43، العدد 1.
- 17- المشهداني، بشرى وحميد، انمار، 2014، قياس التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجله العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، 259-292.

العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي...

- 18- النجار، جميل، 2014، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم و التقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، اللقاء للبحوث والدراسات، العدد 17، المجلد الثاني، 177-224 .
- 19- نور، عبدالناصر، والعوادة، حنان، 2017، إدارة الأرباح و أثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد الثاني، 161 - 179.

- 1- Abed, S., Al-Badainah, J., & Abu Serdaneh, J. (2012). The Level of Conservatism in Accounting Policies and Its Effect on Earnings Management. *International Journal of Economics and Finance*, 4 (6), PP. 78.
- 2- Algharaballi, E. (2013). Earnings Management Practices and Subsequent Firm Performance of Companies Listing on the Kuwait Stock Exchange (KSE). Unpublished Ph.D. Thesis, University of Southern Queensland. Australia
- 3- Ball, R., Kothari, S., & Nikolaev, V. (2013). On Estimating Conditional Conservatism. *The Accounting Review*, 88(3), pp. 755-787
- 4- Ball, R., Kothari, S., and Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 29 (1), pp. 1-51
- 5- Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings. *Journal of Accounting and Economics*. 24 (1), pp. 3-37.
- 6- Beaver, W.H. (1993). Conservatism". Working Paper, Stanford University. Presented at the annual meeting of AAA. California

د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020

- 7-Beaver, W. and S. Ryan. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and Modeling. *Review of Accounting Studies*, 10(2-3), pp. 269-309.
- 8-Belkaoui, A. R. (1985). *Accounting Theory (Second Edition ed.)*. Orlando, Florida: Harcourt Brace Jovanovich.
- 9-Burilovich, L., and Kattelus, S. (1997). Auditors' influence on Earning Management: Evidence from the Alternative Minimum Tax. *Journal of Applied Business Research*. 13(2), pp. 9-22.
- 10-Chen, T. (2010). Analysis on accrual-based models in detecting earnings management. *Lingnen Journal of Banking, Finance and Economics*, 2(1). pp. 1-65.
- 11-Chen, Q., Hemer, T., & Zhang, Y. (2007). On the Relation between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earnings Management. *Journal of Accounting and Finance*, 45 (3), pp. 541-565.
- 12-Commerford, B., Hermanson, D., Houston, R., and Peters, M. (2014). Real earnings management: The auditor's perspective. SSRN.
- 13-Dechow, P., Sloan, R., & Sweeny, A. (April 1995). Detecting earning management. *American Accounting Association*. 70(2), pp. 193-225.
- 14-Fields, T. D., Lys, T. Z., & Vincent, L. (2001). Empirical research on accounting choice. *Journal of Accounting and Economics*, 31 (1-3), PP. 255-307.
- 15-Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash flows and Accruals: has Financial Reporting becomes More Conservative. *Journal of Accounting and Economics*, 29 (3), pp. 287-320.

- 16-Gunny, K., (2005). What are the Consequences of Real Earnings Management? Available at:
https://pdfs.semanticscholar.org/3c3a/4afc9d1edfef9714983775ae378f9825153c.pdf?_ga=2.155300408.22178232.1576351937-576420129.1552334772
- 17-Haque, A., Mughal, A. and Zahid, Z. (2016). Earning Management and the Role of Accounting Conservatism at Firm Level. *International Journal of Economics and Finance*, 8(2), PP. 197-205
- 18-Healy, P., and Wahlen, J. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons*, 13 (4), pp. 365-383
- 19-Hendriksen, E. (1982). *Accounting Theory (Fourth Edition)*. Richard D. Irwin
- 20-Hoek, D. (2010). *Accounting Conservatism: Listed Vs. Non-Listed Companies in the Netherlands*. Master's Thesis, Erasmus University, Netherlands
- 21-Lara, J., Osma, B., & Penalva, F. (2012). Accounting conservatism and the limits to earnings management. *Working Papers Series*, PP. 1-55
- Lara, J., Osma, B., and Penalva F. (2011). Conditional conservatism and cost of capital. *Review of Accounting Studies*, 16(2). pp. 247-271
- 22-Lin, Z., & Tian, Z. (2012). Accounting conservatism and IPO underpricing: China evidence. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, 21 (2). pp. 127-144
- 23-Nahandi, Y., Baghbani, S. and Bolouri, A. (2012). Earnings management and accounting conservatism: The case of Iran. *African Journal of Business Management*, [online] 6(19), PP. 6006-6013

- د. معز أبو عليا، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2020
- 24–Oberholzer–Gee, F., and Wulf, J. (2012). Earnings Management from the Bottom Up: an Analysis of Managerial Incentives Below the CEO. Harvard Business School Working Paper.
- Ronen, J. and Yaari, V. (2008). Earnings Management. New yourk ,USA: springer
- 25–Shipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. .Accounting Horizons, 3 (4), pp. 91–102
- 26–Vasilescu, C. (2014). Earnings Management in Acquired Companies. .Unpublished Ph.D. Thesis, The University of Leeds. United Kingdom
- 27–Watts, R. L. (2003). Conservatism in Accounting Part I: Explanations .and Implications. Accounting Horizons, 17 (3), pp. 207–221
- 28–Witteveen, S. (2013). Earnings Management and Accounting conservatism. Unpublished thesis. Erasmus University.